ما بقي من كتاب "الحدود" للفرَّاء (ت207هـ)

"دراسة تحليلية وصفية"

إعداد الطَّالبة: فاطمه يحيى خالد

جامعة دمشق–كليَّة الآداب

إشراف: د. محمَّد عبد الله

ملخص البحث:

يعدُّ الفرَّاء(207هـ) من أشهر علماء الكوفة وأبرعهم؛ وهو إمامهم بعد الكِسائيّ(189هـ). وكتاب "الحدود" أحد ما صنَّفه الفرَّاء، وقد كان بين أيدي النَّاس والعلماء في زمانه، والزَّمن الَّذي بعده، لكنَّ المصادر تدلُّنا على أنَّ هذا الكتاب لم ينتشر بين أيدي النَّاس؛ ولعلَّ آخر من وقف على هذا الكتاب، ونقل منه ابن مالك. وهذه الدِّراسة تقوم على جمع هذه النُّصوص المتفرِّقة الَّتي وردت في كتاب ابن مالك(ت672هـ) "شرح التَّسهيل"، ومن نقل عن ابن مالك، ومحاولة تنسيقها، وترتيبها، ودراستها، وتحليلها، ومناقشة قضاياها، وربطها بآراء النُّحاة؛ اعتماداً على المنهج الوصفي التَّحليلي.

الكلمات المفتاحية: بقي– من–كتاب –الحدود –الفرَّاء.

Abstract:

Farra(207) is one of the most famous scholars of Kufa and the most brilliant,as it is considered in front of them after Al-Kasai(189) .BOOK the Al-Hudud is one of what he wrote as Al-Farra, it was in the hands of people and scholars in his time and the time after it,but the sources tell us that this book did not spread among the hands of people. And perhaps the last one who stop on this book and transmiited from it Ibn-Malek .This study is based on the collection of these scattered texts that were mentioned in the book of Ibn-Malik(672) "Sharh Al-Tasheel", and it was transferred from Ibn-Mali, and trying to coordinate, arrange, study, analyze and discuss their issues and link them to the opinions of grammariann, depending on the descriptive and analytical approach.

Key words:Left of-From-Book - Al-Hudud-Al-Farra

المقدِّمة:

الفرَّاء علم من أعلام العربيَّة، وإمام من أئمتهم، وقد صنَّف كتباً قيمة وآثاراً عظيمة، منها كتاب "الحدود" ؛ ويعدُّ من أشهر كتبه بعد (معاني القرآن)، وهو من الكتب المفقودة.

وقد اختلف أصحاب كتب التَّراجم في سبب تأليف كتاب "الحدود"، فقيل: إنَّ سبب تأليفه يعود إلى الخليفة المأمون؛ إذ أمر الفرَّاءَ أن يؤلِّف ما يجمع به أصول النَّحو، وما سُمِعَ من العرب، وأمر أن يُفرَد في حُجرة من حُجَر الدَّار، ووكَّل بها جواري وخدماً يقمن بما يحتاج إليه حتَّى لا يتعلَّق قلبه، ولا تتشوَّف نفسه إلى شيء؛ حتَّى إنَّهم كانوا يؤذنونه في أوقات الصَّلاة، وصيَّر له الورَّاقين، وألزمه الأمناء والمنفِقين، فكان يملي والورَّاقون يكتبون، حتَّى صنَّف "الحدود" في سنتين[1].

أمَّا ابن النَّديم(ت438هـ) فذكر سبباً آخر لتأليفه؛إذ يقول: «وقال أبو العبَّاس(ت285هـ): إنَّ السَّبب في إملاء كتاب "الحدود" أنَّ جماعة من أصحاب الكِسائيّ(ت189هـ) صاروا إليه وسألوه أن يملَّ عليهم أبواب النَّحو، ففعل ذلك، فلمّا كان المجلس الثَّالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علّم النّحو الصِّبيان، والوجه أن نقعد عنه، فقعدوا، فغَضِبَ وقال: سألوني القعود، فلمّا قعدت تأخّروا، والله لأملينَّ النَّحو ما اجتمع اثنان؛ فأملَّ ذلك ستّ عشرة سنة، ولم يُرَ في يده كتاب إلَّا مرَّة واحدة، أملَّ كتاباً من نسخته»[2].

واختلفوا في عدد الحدود الَّتي اشتمل عليها كتاب الحدود للفرّاء، فأشار

---

(1) انظر:تاريخ بغداد14/149-150،وإنباه الرواة4/16،ووفيات الأعيان8/20، ومرآن الجنان وعبرة اليقظان2/30.

(2) الفهرست99. وعنه في: إنباه الرواة4/12.

الزُّبيدي[1](ت379ه) والقفطي[2](ت646ه)إلى أنَّها ستُّون حدّاً. جاء في كتاب إنباه الرواة: «وكان ثعلب(ت291ه) سَمِعَ كتاب المعاني للفرَّاء من سلمة بن عاصم عن الفرَّاء. والحدود في النَّحو ستُّون حدّاً، سَمِعَها من سلمة عن الفرَّاء أيضاً»[3].

أمَّا السُّيوطي[4](ت911ه) وحاجي خليفة[5](ت1067ه) فقد ذكرا أنَّها ستّة وأربعون حدّاً في الإعراب. ويؤكِّد ذلك ما ذكره البغدادي[6] (ت463ه) في قصيدة لمحمَّد بن الجهم (ت277ه) يمدح فيها الفرَّاء، ويذكر فيها عدد حدوده:

يا طالبَ النَّحوِ التمِسْ عِلمَ ما ألَّفَه الفرَّاءُ في نحوِه
ستِّين حدّاً قاسَها عالِماً أملَّها بالحفظِ من شدوِه

وذكر ابن النَّديم في كتابه[7]أسماء هذه الحدود، وقدَّم لها بعبارة قال فيها: «أسماء الحدود له، نسختُها من خطِّ سلمة بن عاصم، على هذا الترتيب»[8]. وقد نقلها عنه القفطي في إنباه الرواة[9].

وهذه الحدود كما وردت في الفهرست هي: "حدُّ الإعراب في أصول العربيَّة"، "حدُّ النصب المتولِّد من الفعل"، "حدُّ المعرفة والنكرة"، "حدُّ من وربَّ"، "حدُّ العدد"،

---

(1) طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين137.
(2) إنباه الرُّواة57/2.
(3) المصدر السَّالف.
(4) في بغية الوعاة333/2.
(5) في كشف الظُّنون635/1.
(6) تاريخ بغداد154/14.
(7) الفهرست99.
(8) المصدر السالف.
(9) 4/22-23.

"حد ملازمة دخل"، "حدُّ العماد"، "حدُّ الفعل الواقع"، "حدُّ إنَّ وأخواتها"، "حدُّ كي وكيلا"، "حدُّ حتَّى"، "حدُّ الإغراء"، "حدُّ الدُّعاء"، "حدُّ النونين: الشديدة والخفيفة"، "حدُّ الاستفهام"، "حدُّ الجزاء"، "حدُّ الجواب"، "حدُّ الَّذي ومن وما"، "حدُّ ربَّ وكم"، "حدُّ القسم"، "حد التثوية والمثنَّى"(1)، "حدُّ النِّداء"، "حدُّ النُّدبة"، "حدُّ الترخيم"، "حدُّ أنْ المفتوحة"، "حدُّ إذ وإذا وإذاً"، "حدُّ ما لم يسمَّ فاعله"، "حدُّ لو تركت ورأيك"(2)،"حدُّ الحكاية"، "حدُّ التَّصغير"، "حدُّ التَّثنية"(3)، "حدُّ الهجاء"، "حدُّ راجع الذكر"، "حدُّ الفعل الرباعي"، "حدُّ الفعل الثلاثي"، "حدُّ المُعرب من مكانين"، "حدُّ الإدغام"، "حدُّ الهمز"، "حدُّ الأبنية"، "حدُّ الجمع"، "حدُّ المقصور والممدود"، "حدُّ المذكَّر والمؤنَّث"، "حدُّ فعل وأفعل"، "حدُّ النهي"، "حدُّ الابتداء والقطع"، "حدُّ ما يُجرى وما لا يُجرى".

وبعد هذا الاستعراض لأسماء هذه الحدود نلحظ أنَّ كتاب الحدود موضوعه في قواعد العربيَّة من نحو وصرف؛ على أنَّ هذا الكتاب يجمع بين أصول النَّحو، وما سُمِعَ من العربيَّة، فجاء كما طلبه المأمون(4).

ودلَّت هذه الحدود الَّتي ذكرها ابن النَّديم على أنَّ الفرَّاء كان قد عَرَضَ لجميع أبواب النَّحو، وأنَّ له في كلِّ موضوع منها رأياً(5).

وقد كان للعلماء مواقف متباينة من كتاب "الحدود"؛ فمنهم من تنقَّصه وازدراه، ووجده عديم النفع والفائدة، ولم يعترفوا به. جاء في معجم الأدباء: «..أمَّا نحن فلا

(1) في إنباه الرواة4/23: "حدُّ التنزيه والتمني".

(2) سقط هذا الحد من الفهرست، وأثبتُّه من إنباه الرواة.

(3) في إنباه الرواة4/23: "حدُّ النِّسبة". ولعلَّه الأولى.

(4) انظر: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة183.

(5) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو126.

نذكر حدود الفرَّاء؛ لأنَّ خطأه فيه أكثر من أن يُعَدُّ»[1].

وبعضهم الآخر من العلماء –ومنهم ثعلب– حَفِظوا هذا الكتاب؛ قال ثعلب: «وابتدأتُ بالنَّظر في "حدود الفرَّاء" وسنِّي ثماني عشرة سنة، وبلغتُ خمساً وعشرين سنة وما بقي عليَّ مسألة للفرَّاء إلَّا وأنا أحفظها، وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبقَ شيء من كتب الفرَّاء في هذا الوقت إلَّا وقد حفظته»[2].

ولكن بعض المحدثين ذكروا أنَّ الكتاب مفقود، ولم ينتشر بين أيدي النَّاس، وقد أشار إلى ذلك محقِّق كتاب المقصور والممدود للفرَّاء "ماجد الذَّهبي" أنَّ كتاب "الحدود" في ضمير الغيب[3]، ونصَّ المختار أحمد ديره أنَّ كتاب "الحدود" من الكتب المفقودة حتَّى اليوم[4].

ولعلَّ آخر من وقف على الكتاب هو ابن مالك، الَّذي حَفِظَ لنا بعضاً من نصوصه، تناقلها شرَّاح التَّسهيل أو بعض من اطَّلع من العلماء على كتاب شرح التَّسهيل لابن مالك(ت672ه). ومن هؤلاء الَّذين نقلوا عن ابن مالك في كتابه "شرح التَّسهيل" أبو حيَّان(ت745ه) في كتابيه "التَّذييل والتَّكميل" و"ارتشاف الضَّرب"، وابن عقيل(ت769ه) في كتابه "المساعد"، وناظر الجيش(ت778ه) في كتابه "تمهيد القواعد".

فشرَّاح التَّسهيل نقلوا بعضاً من نصوص الفرَّاء عن ابن مالك دون أن يزيدوا على هذه النُّصوص نصّاً واحداً؛ فهذا دليلٌ على أنَّهم لم يطَّلعوا على الكتاب.

وقد صرَّح ابن مالك ومن نقل عنه بالنَّقل عن الفرَّاء؛ إذ كانوا ينقلون عنه

---

(1) 56/1.

(2) انظر: معجم الأدباء2/ 542.

(3) مقدمة تحقيق المقصور والممدود للفرَّاء18.

(4) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرَّاء88.

باسمه وباسم كتابه؛ نحو: "قال الفرَّاء في كتاب الحدود"[1].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ ابن مالك وشرَّاح التَّسهيل كانوا يحددون أحياناً نهاية النَّقل، دون أن يُحدِّدوا بدايته، ومثاله: "... ذكر ذلك كلَّه الفرَّاء"[2].

أهميّة البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يشتمل على نصوص من كتاب مفقود نقلها ابن مالك ومن نقل عنه.

وتتمثل أهداف البحث في جمع هذه النُّصوص، والنَّظر فيها، وتبيُّن مادتها أو شواهدها، أو السَّبب الَّذي دعا ابن مالك وغيره إلى نقلها.

وقد حاول البحث الإجابة عن بعض التَّساؤلات، ولعلَّ أبرزها:

1-هل النُّصوص الَّتي يذكُرها الفرَّاء عبارة عن آراء وأحكام النُّحاة أم هي شواهد وأقوال عن العرب؟

2-هل هذه النُّصوص ذكرها آخرون أم انفرد بها الفرَّاء؟

3-هل كانت هذه النُّصوص من المألوف المعتاد أم من الغريب الشَّاذ؟

منهج البحث:

اتَّخذ البحث المنهج الوصفيّ المشفوع بالتَّحليل أداةً له للعرض والمعالجة.

الدِّراسات السَّابقة:

لم أجد -فيما بحثتُ عنه واطَّلعتُ عليه- من درسَ النُّصوص الَّتي بقيت من كتاب "الحدود" للفرَّاء.

النُّصوص الَّتي وقفتُ عليها في شرح التَّسهيل، والتَّذييل والتَّكميل، والمساعد،

---

(1) انظر: المساعد2/452.

(2) انظر مثلاً: تمهيد القواعد3/1072.

وتمهيد القواعد:

النَّص الأوَّل:

قال أبو حيَّان في باب الأفعال الرَّافعة الاسم النَّاصبة الخبر:«**وقال الفرَّاء في كتاب الحدود: "يجوزُ أن يُقدَّم نفي "زالَ" على "ظنَّ" وأخواتها، فيقال: لا أظنُّك تزالُ تقولُ ذلك. وكذلك ما أظنُّك تبالي بشدَّة، معناه: أظنُّك ما تبالي**"»[1].

دراسة وتحليل:

يدور النَّص السَّابق حول فكرة تقديم حرف النَّفي لـ "زال" على "ظنَّ" وأخواتها.

فأبو حيَّان في معرض حديثه عن جواز الفصل بين حرف النفي والفعل النَّاقص ساق كلام الفرَّاء؛ ليؤيِّد صحة مذهبه ويدعم رأيه.

أجاز الفرَّاء تقديم حرف النَّفي على الفعل السَّابق لـ "زال"؛ واشترط لجواز الفصل أنْ يكون الفاصل الفعل "ظنَّ" وأخواتها؛ واستدلَّ على كلامه بقول العرب: "لا أظنَّك تزالُ تقولُ ذلك".

ومنه أيضاً قول العرب: "ما أظنُّك تبالي بشدَّة"، معناه: أظنُّك ما تبالي. وقد ساق هذا الشَّاهد ليستدلَّ به على أنَّ حرف النَّفي؛ وإنْ قُدِّم، فهو متَّصل بالفعل "تبالي" تقديراً.

وعقَّب ابن مالك على كلام الفرَّاء بأنَّ النَّفي المفصول بالفعل، ومعمولاه خبر، فنفيهُ متَّصلٌ بـ "يزال" تقديراً؛ كقولك: ما عبدُ الله يزالُ محسِناً، يريد: عبدُ الله ما يزالُ محسِناً[2].

فابن مالك يرى أنَّ حرف النَّفي؛ وإن فُصِل عن الفعل النَّاقص "زال" بفاصل الفعل، ومعمولاه خبر، فهو متَّصل به تقديراً. وعلى هذا الرأي يكون ابن مالك قد وافق الفرَّاء من حيث جواز تقديم حرف النفي لـ "زال" والفصل بينهما، وأنَّ حرف النَّفي متَّصل بالفعل النَّاقص "زال" تقديراً.

---

(1) التَّذييل والتكميل4/121.

(2) لم أقف على رأيه في شرح التَّسهيل، لكن ساقه أبو حيَّان. انظر: المصدر السَّالف.

ونقل ناظر الجيش عن ابن مالك تعقيبه على كلام الفرَّاء؛ إذ قال:« فالنفي المفصول بـ "ظنّ" وإحدى أخواتها متَّصل تقديراً، وكذا المفصول بما الفعل ومعمولاه خبر؛ كقولك: ما عبد الله زال محسناً؛ لأن المعنى: عبد الله ما زال محسناً، فالنفي متَّصل بـ"زال" تقديراً»[1].

وهكذا نجد أنَّ أبا حيَّان نقل كلام الفرَّاء ليدعم رأيه ويقوي مذهبه، بجواز الفصل بين حرف النَّفي والفعل "زال".

النَّص الثَّاني:

قال ناظر الجيش في باب ورود بعض الأفعال بمعنى "صار":« **وذكر الفرَّاء في كتاب "الحدود": "أنَّ "أسحرَ وأفجرَ وأظهرَ" مساوية لـ "أصبح وأمسى وأضحى"**»[2].

دراسة وتحليل:

يدور النَّص السَّابق حول جعل "أسحر وأفجر وأظهر" من باب "أصبح" وأخواتها.

وقد نقل ناظر الجيش كلام الفرَّاء أثناء حديثه عن الأفعال الملحقة بـ "صار".

فـ"أصبح" و"أمسى" و"أضحى" هي أفعال ذكر لها النُّحاةُ ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: أنْ تدخل على المبتدأ والخبر؛ لإفادة زمانها في الخبر، فإذا قلتَ: أصبحَ زيدٌ عالماً، وأمسى الأميرُ عادلاً، وأضحى أخوك مسروراً، فالمراد: أنَّ عِلمَ زيدٍ اقترنَ بالصَّباح، وعدلَ الأميرِ اقترنَ بالمساء، وسرورَ الأخِ اقترنَ بالضحى.

الثَّاني: أنْ تكون تامَّة تُجتزَأ بمرفوعٍ لا غير، ولا تحتاج إلى منصوب؛ أي: أصبحنا، وأمسينا، وأضحينا؛ أي: دخلنا في هذه الأوقات، وصرنا فيها.

ومنه قولهم: "أفجرنا"؛ أي: دخلنا في وقت الفجر، قال الشَّاعر[1]:

---

(1) في تمهيد القواعد1075/3.

(2) انظر: تمهيد القواعد1108/4.

فما أفجَرَت حتَّى أَهَبّ بسُحْرَةٍ عَلاجِيمَ عينِ ابني صُباحٍ نَثِيرُها

الثَّالث: أنْ تستعمل بمعنى "كان"، و"صار" من غير أنْ يقصد بها إلى وقتٍ مخصوصٍ؛ نحو قولك: أصبحَ زيدٌ فقيراً، وأمسى غنياً، تريدُ به أنَّه صار كذلك مع قطع النَّظر عن وقتٍ مخصوصٍ. ومنه قول عُدي بن زيد[2](ت35هـ):

ثُمَّ أَضحَوا كأنَّهم ورقٌ جَـ م فَّ فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبورُ

يريدُ أنَّهم صاروا إلى هذه الحال[3].

فهذه الأفعال الثَّلاثة تستعمل بمعنى "صار"؛ لأنَّ المعنى فيها يدلُّ على التَّحوُّل والانتقال من حال إلى حال[4].

فالفرَّاء يريد أنْ يعامل الأفعال ("أسحر" و"أفجر" وأظهر") معاملة ("أصبح" و"أمسى" و"أضحى)، من حيث دلالتها على الوقت، وعملها برفع الاسم ونصب الخبر.

---

(1) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه بشرح الباهلي246

وبلا نسبة في اللِّسان((فجر)).

أفجرت: صارت في الفجر وأصبحت. أهبَّ: أيقظ. السُّحرة: آخر الليل. العَلاجِيم: وهي الضَفادِعُ، واحدها عُلجوم. صُباح: رجل من بني ضبَّة. عن الدِّيوان.

(2) في ديوانه90، والمفصَّل353.

ألوَتْ به: نثرته. الصَّبا والدَّبور: ريحان.

(3) انظر: شرح المفصَّل4/354-356.

(4) ثمَّة أفعال أخرى أُلحِقت بـ "صار"؛ نحو:(آض، عاد، آل، رجع، حار، استحال، تحوَّل، ارتدَّ). انظر: شرح التسهيل لابن مالك1/244-245.

وتعقَّب أبو حيَّان[1] نصَّ الفرَّاء، واعترض عليه؛ لأنَّه لم يذكر على ذلك شاهداً. وهذا يدلُّ على أنَّ الفرَّاء اعتمد في نصِّه على القياس ، وليس على السَّماع.

فالأفعال "أسحر" و"أفجر" وأظهر" هي أفعالٌ تامَّة، ولا يُمكن أن تكون من باب "أصبح" و"أمسى" و"أضحى" من حيث الدِّلالة والعمل كما رأى الفرَّاء؛ لعدم ورود شواهد في العربيَّة تدلُّ على إفادتها معنى "صار"؛ في حين ورد شواهد على استعمالها تامَّة[2]؛ وعلى هذا يعرب المنصوب بعدها حالاً.

ويبدو لي أنَّ نصَّ الفرَّاء الَّذي نقله ناظر الجيش يعدُّ من باب الغريب الشَّاذ، وقد تفرَّد في رأيه، ولم أجد من وافقه من العلماء.

النَّص الثالث:

قال ناظر الجيش في باب أحوال الخبر في جملة هذه الأفعال من التَّوسط أو التَّقدُّم:« "**منع الفرَّاء مطلقاً تقديم خبر** "**زال**" **وأخواتها، فلا يُجِيزُ: "عالماً لم أزل"، ولا "عالماً مازلتُ"، وكذا لو نفيتَ بـ "لن" أو "أنْ"** ذكرَ ذلك في كتاب الحدود»[3].

---

(1) انظر: الارتشاف1148/3.

(2) جاء في اللِّسان "سحر":أسحر القوم: صاروا في السَّحر؛ كقولك أصبحوا، وأسحروا، واستحروا: خرجوا في السَّحر. واستحرنا: أي: صرنا في ذلك الوقت.

وفي "ظهر": يقال: أظهرت يا رجل: إذا دخلت في حدِّ الظُّهر، وأظهرنا: دخلنا في وقت الظُّهر؛ كأصبحنا، وأمسينا في الصباح والمساء.

وفي "أفجر": أفجروا: دخلوا في الفَجر، كما تقول: أصبحنا، من الصُّبح. وفي كلام بعضهم: كنتُ أُحِلُّ

إذا أسحَرت، وأرحلُ إذا أفجرتُ.

(3) تمهيد القواعد1119/3.

دراسة وتحليل:

يدور النَّص السَّابق حول مسألة تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليها، وهذه المسألة خلافية بين النُّحاة، ولهم فيها ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: أجاز الكوفيُّون خلا الفرَّاء تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عدا "ما دام" عليها مطلقاً، سواء أكان حرف النفي "ما" أو غيره. ووافقهم ابن كيسان(ت299ه) والنَّحَّاس[1](ت338ه).

الثَّاني: منع الفرَّاء تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها مطلقاً، بأيٍّ حرفٍ كان[2].

الثَّالث: منع البصريُّون تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليها؛ إنْ كان حرف النفي "ما"، وأجاز التَّقديم في غيرها من أدوات النَّفي[3]. ووافقهم ابن مالك[4]، ورجَّحه ابن الأنباري[5] (ت577ه).

واحتجَّ البصريُّون لمذهبهم بأنَّ "ما" حرف نفي، وحرف النَّفي له صدر الكلام، فجرى مجرى أدوات الاستفهام في أنَّ لها صدر الكلام. أضف إلى ذلك أنَّ الحرف إنَّما جيء به لإفادة معنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما، لا بعدهما، وكما أنَّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هُنا.

أمَّا حُجَّة الكوفيِّين بأنَّ "ما زال" ليس بنفي للفعل، وإنَّما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان صوابه بأنَّ الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والَّذي يدلُّ على أنَّه ليس بنفي أنَّ "زال" من معنى النَّفي، و"ما" للنفي، فلمَّا دخل النَّفي على النَّفي صار إيجاباً[6].

---

(1) انظر: الإنصاف134، والتَّذييل والتَّكميل176/4.

(2) انظر رأيه في: التَّذييل والتَّكميل176/4.

(3) انظر :الإنصاف134، وشرح المفصَّل368/4، والتَّذييل والتَّكميل176/4.

(4) شرح التَّسهيل351/1.

(5) الإنصاف137.

(6) انظر: الإنصاف134- 136.

فالفرَّاء يرى أنَّ "ما" و"إن" و"لم" و"لا" النَّافيات لها حكمٌ واحد في عدم جواز تقديم خبر "زال" وأخواتها على حرف النفي، وقد استدلَّ على صحة مذهبه؛ بالمثالين: "عالماً لم أزل"، و "عالماً ما زلتُ". وإذا منع تقدَّم الخبر عليها، فمن البديهي أن يمنع تقدُّم معمولها أيضاً.

فالواضح أنَّ الفرَّاء قد اعتمد في حكمه هذا على السَّماع.

وعقَّب ناظر الجيش على كلام الفرَّاء، فلم يرتضِه؛ إذ رأى أنَّ دليل الفرَّاء على منع تقديم خبر "مازال" وأخواتها ضعيف(1).

ولعلَّ ناظر الجيش ضعَّف الدَّليل الَّذي جاء به الفرَّاء؛ لأنَّه وجد أنَّ هناك شواهد شعرية ونثرية تدلُّ على جواز تقديم خبر "مازال" عليها.

وردَّ ابن هشام(2)(ت761هـ) مذهب الفرَّاء مستدلّاً على ذلك بقول الشَّاعر(3):

..... على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ

فالشَّاهد فيه: "خيراً لا يزال يزيد"، ووجه الاستشهاد: تقدُّم معمول خبر لا يزال "خيراً" على "لا يزال" نفسها، وتقدُّم المعمول يتبعه تقدُّم العامل؛ لأنَّ الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله(4).

ومن شواهد تقدُّم خبر النَّاسخ على "زال" وأخواتها عدا "دام" قول الشَّاعر(5):

مَهْ عاذِلي فهائِماً لنْ أبرحا بِمِثْل أو أحسَن من شمس الضُّحى

---

(1) تمهيد القواعد1119/3.

(2) أوضح المسالك247/1.

(3) وصدره: ورجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيته

قائله المعلوط القريعي، وهو في:المقاصد النحوية591/2.وهو بلا نسبة في المسائل الحلبيات268، والمساعد279/1.

(4) انظر: شرح الأشموني233/1.

(5) البيت بلا نسبة، وهو في: شرح الأشموني233/1، وحاشية الخضري263/1.

فالشَّاهد فيه: "فهائماً لن أبرحا"، ووجه الاستشهاد: تقدُّم خبر لن أبرحَ "هائماً" على حرف النَّفي "لن".

ففي هذين البيتين ردٌّ على الفرَّاء، ومن ذهب مذهبه، ممن يَرون أنَّ خبر النَّاسخ المنفي بحرف من حروف النفي، لا يجوز أن يتقدَّم على ذلك الفعل.

وهكذا نجد أنَّ الفرَّاء قد تفرَّد في رأيه، فلم يوافق البصريِّين ولا الكوفيِّين.

النَّص الرابع:

قال أبو حيَّان في باب الأفعال الرافعة الاسم النَّاصبة الخبر: «"**والمنفي بـ"قل"؛ نحو: قلَّما يزالُ عبدُ الله يذكرك؛ لأنَّ "قلَّما يزالُ" بمعنى: "ما يزالُ". وما يقع بعد "أبيتُ"؛ نحو: أبيتُ أزالُ مستغفراً لله، بمعنى: لا أزالُ.**

وقول العرب: "لا ينشأ أحدٌ ببلدٍ، فيزالُ يذكره"، معناه: إذا نشأ أحدٌ ببلد لم يزل يذكره". ذكر ذلك كلَّه الفرَّاء في كتاب الحدِّ. ومن أمثلته فيه: ما يعترينا أحدٌ فنزالُ نعينُه، وقال: ألا ترى أنَّ المعنى: إذا اعترانا أحدٌ لم نزلْ نعينُه»[1].

دراسة وتحليل:

يدور النَّص السَّابق حول مسألتين: الأولى: جواز أن يُسبَق الفعل النَّاقص "زال" بغير "لا". والثَّانية: جواز الفصل بين حرف النَّفي وبين "زال" النَّاقصة. ومن المعروف أنَّ "زال" من الأفعال الَّتي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويُسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمَّى خبرها. واشترط النُّحاة لعملها أنْ تُسبق بنفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي[2].

وأبو حيَّان ساق كلام الفرَّاء ليحتجَّ به على إمكانية أن يقع المنفي للفعل النَّاقص بغير "لا".

وأجاز الفرَّاء أن يقع المنفي بغير "لا"؛ كأن يكون بالفعل المستعمل بالنَّفي؛ وإن لم يكن موضوعاً له؛ كالمنفي بـ "قلَّما"؛ واحتجَّ على كلامه بقول العرب: قلَّما يزالُ

---

(1) التذييل والتكميل 119/4.

(2) انظر: شرح ابن عقيل 263/1.

عبدُ الله يذكرك، فـ "قلَّما" هنا بمعنى "ما" النافية؛ أو أن يُسبق الفعل الناقص "زال" بالفعل "أبيتُ"، وأكَّد كلامه بقول العرب: أبيتُ أزال مستغفراً لله، بمعنى: لا أزالُ.

وأجاز الفرَّاء أيضاً الفصل بين حرف النَّفي "لا" والفعل النَّاقص "زال"، على تقدير أن يكون المنفي قبل "زال" ، واستدلَّ على كلامه بقولَ العرب[1]: "لا ينشأ أحدٌ ببلدٍ، فيزال يذكره"؛ فذكر أنَّ معناه: إذا نشأ أحدٌ ببلدٍ لم يزل يذكره. وقد اعتمد في نصِّه على السَّماع.

فالفرَّاء هنا قدَّر حرف النفي قبل "زال"، وهذا من باب النفي المقدَّر، ومثله قوله تعالى:﴿تالله تفتأُ تذْكُر يُوسُف﴾ [يوسف:85]، معناه: لا تفتأ.

فأبو حيَّان أورد كلام الفرَّاء من غير أن يعقِّب عليه؛ مِمَّا يوحي بموافقته للفرَّاء، أو أنَّ كلامه جدير بالقبول أو الذِّكر.

وذهب ابن مالك، وابن هشام، والسُّيوطي(ت911هـ) وغيرهم[2] مذهب الفرَّاء في جواز الفصل بين حرف النفي والفعل النَّاقص "زال"، وأكَّدوا كلامهم بقول الشَّاعر[3]:

ولا أراها تزالُ ظالمةً تُحدِثُ لي قرحةً وتَنكؤُها

ففُصِل بين حرف النَّفي "لا" والفعل الناقص "تزال" بـ "أراها، والمعنى: لا أراها.

وأشار الفرَّاء في معاني القرآن إلى أنَّ العرب قد تقدِّم حرف النَّفي من آخر الكلمة إلى أوَّل الكلمة، واستشهد بالقرآن والشِّعر؛ إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿الله الَّذي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها﴾ [الرعد:2] «جاء فيه قولان: يقول: خلقها مرفوعةً بلا عمدٍ تَرونها، لا تحتاجون مع الرؤية إلى خبر. ويقال: خلقَها

(1) التَّذييل والتَّكميل119/4 ،والارتشاف1160/3.

(2) انظر: شرح التَّسهيل335/1، ومغني اللَّبيب513، وهمع الهوامع66/2.

(3) البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في: ديوانه48،وشرح أبيات مغني اللَّبيب203/6. وبلا نسبة في: شرح التَّسهيل535/1، ومغني اللَّبيب513.

بعمدٍ لا تَرونَها؛ أي: لا تَرون تلك العُمد. والعرب قد تقدِّم الجَحد من آخر الكلمة إلى أولها، فيكون ذلك جائزاً. قال الشَّاعر[1]:

ولا أراها تزالُ ظالمةً تَحدِث لي قرحةً وتَنكؤُها

ومعناها: أراها لا تزال»[2].

ووافقه في تفسير الآية الزَّجَّاج(ت311ه)، والنَّحَّاس، وغيرهما[3].

وللمبرِّد رأيٌ آخر مخالف للفرَّاء؛ إذ رأى أنَّ "لا" المذكورة في البيت السَّابق، قد أغنت عن إعادتها[4]، واحتجَّ لذلك بقول الشَّاعر عمر بن أبي ربيعة[5] (ت93ه):

لعمرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعٍ رمينَ الجَمْرَ أم بثمانِ

يريد: أبسبعٍ، فدلَّت "أم" على ألف الاستفهام.

وردَّ عليه ابن السِّيد(ت444ه) بقوله:« ليس الأمر كما ذكر؛ لأنَّه لو أعاد لاستحال المعنى إلى ضده، وكان معناه لزوم الظُّلم عنها، ودوامه منها، وإنَّما معناه أنَّ "تزال" لمَّا كانت مع ما عملت فيه حدثاً عن الضمير في "لا أراها"، كانت مع ما عَمِلَت فيه. وكان التأويل: ولا أراها منفكَّة من الظُّلم، وتاركة له، وساوت هذه العبارة في الدِّلالة قوله: "ولا أراها تزال ظالمة"»[6].

---

(1) تقدَّم تخريجه.

(2) معاني القرآن له57/2.

(3) انظر:معاني القرآن للزَّجَّاج136/3، وللنَّحّاس281/5،

(4) الكامل له 793.

(5) في ديوانه209 برواية:

فو الله ما أدري وإنِّي لحاسبٌ بسبعٍ رميتُ الجمر أم بثمانِ

وفي الكتاب175/3، والمفصَّل438.

(6) القرط على الكامل518.

فابن السِّيد يرى أنَّ ما ذهب إليه المبرِّد غير صحيح؛ لأنَّها لو كُرِرت "لا" قبل "تزال" لانقلب المعنى إلى ضده؛ لأنَّ دخول النفي على النفي إثبات[1].وليس هذا المراد من الشَّاهد.

وتعجَّب البغداديُّ (ت1093هـ)من كلام المبرِّد؛ إذ رأى أنَّ شرط إعمال "زال" أنْ يتقدَّمها نفي؛ ليفيد نفي النفي الدَّوام والاستمرار، والضمير في "أراها" إنَّما هو لسُليمى، والنفي في التقدير ملاصق لـ "تزال"، فغايته أنَّه اعترض بجملة "أراها" بين "لا" وبين "زال"[2].

وقال ابن السِّيد موضحاً مراد كلام المبرِّد: «يريد أبو العباس[3] أنَّ "زال" لا تستعمل دون حرف نفي، ولا يجوز: زالَ زيدٌ قائماً، فكان يجب أن يقول: لا تزالُ ظالمةً، غير أنَّه لما زاد "لا" في أول البيت، اكتفى بها عن تكرارها؛ وكأنَّ الشَّاعر أراد: وأراها لا تزالُ، فزاد "لا"؛ كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ما منعَكَ ألَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: 12]. وقد حُكِيَ أنَّ من العرب من يقول: زالَ زيدٌ قائماً. فعلى هذا يكونُ البيت صحيحاً لا حذف فيه، ولا ضرورة»[4].

ووصف البغداديُّ كلام ابن السِّيد بأنَّه فاسد؛ لأنَّ كلامه يقتضي زوال ظلمها للشَّاعر؛ وإنَّما مراده أنَّ ظلمها له متَّصلٌ، مستمرٌ لا يزول[5].

وخلاصة القول: إنَّ أبا حيَّان حكى كلام الفرَّاء ليدعم رأيه فيما ذهب إليه، لا سيَّما أنَّ الفراء هو من أئمة النُّحو الَّذين يُحتجُّ بآرائهم.

النَّص الخامس:

(1) انظر: الأصول184/2، والخصائص466/2.

(2) شرح أبيات مغني اللَّبيب222/6.

(3) يعني المبرِّد.

(4) انظر: القرط على الكامل518.

(5) شرح أبيات مغني اللَّبيب222/6.

قال ابن مالك في باب العدد في كلامه على اللَّفظ "أحد": «**ولا يكون إلَّا بعد نفي محض؛ نحو:﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ [الإخلاص:4] أو ما يشبه النّفي المحض؛ نحو قوله تعالى: ﴿هل تُحِسُّ منهم مِنْ أحَدٍ﴾ [مريم:98]، ونحو: قلَّما يقول ذلك أحدٌ إلَّا زيدٌ، وليتني –أسمعُ أحداً يتكلَّم؛ لأنّ المعنى: لا أسمعُ أحداً يتكلَّمُ، ذكره الفرَّاء في كتاب الحدِّ.**

وأشرتُ بشبه النَّهي إلى قول الفرَّاء في كتاب الحدِّ: "لأضرِبنَّ أحداً يقولُ ذلك"»[1].

دراسة وتحليل:

يدور النص السَّابق حول اختصاص "أحد" بعموم من يَعقل. وقد ذكر النُّحاة أنَّ مادته من (الهمزة والحاء والدَّال)، وليس مشتقّاً من الوحدة، وهو مخالف لـ"أحد" بمعنى "واحد" مادةً ومعنًى واستعمالاً[2].

فـ"أحد" تستخدم للعاقل على سبيل الإحاطة والشُّمول، لا على سبيل الخصوص، ولذلك قال ابن مالك: «لا يُراد بـ "أحد" في نحو: "ما فيها أحد" إلَّا من يَعقل على سبيل الشُّمول والإحاطة؛ ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث ولا يُعرَّف؛ لأنَّه قصد به حالة واحدة، فاستُغنِيَ عن علامة تدلُّ على غيرها»[3].

واشترط الفرَّاء لإفادتها معنى الإحاطة والشُّمول أن تقع بعد نفي محض، أو شبهه، أو نهي محض، أو شبهه[4]، وضرب على ذلك شواهد قرآنية وأمثلة عامَّة؛ وقد تقدَّم ذكرها. فمعنى قوله: "قلَّما يقول ذلك إلَّا زيدٌ"؛ أي: لا يقول ذلك أحدٌ إلَّا زيدٌ.

---

(1) شرح التَّسهيل2/405-406.

(2) انظر: التَّذييل والتَّكميل9/333.

(3) شرح التَّسهيل2/405.

(4) انظر رأيه في: شرح التسهيل2/405-406.

وعقَّب ابن مالك على كلام الفرَّاء بقوله: «وقيَّدت المنفي بالمحض احترازاً من "أليس"، و"مازال"»[1].

فالنَّفي المحض يقابله النَّفي غير المحض؛ كأن يكون بمعنى الإثبات؛ نحو: مازالَ محمَّد يطلب العِلم، فالنَّفي هنا غير محض؛ لأنَّه بمعنى الإثبات، ومن غير المحض أيضاً "أليس"، وما كان منتقضاً بـ إلَّا.

ويدخل تحت النَّفي المحض النهي والاستفهام.

واستدلَّ الفرَّاء على شبه النَّهي بقول العرب: "لأضرِبنَّ أحداً يقول ذلك". وعقَّب عليه ابن مالك بقوله: «وساقَهُ مساقاً يُشعِرُ بِشُهرَتِه، والمعنى فيه: لا يَقُلْ أحدٌ ذلك».

فابن مالك يرى أنَّ الفرَّاء ساق كلامه سوقاً؛ كأنَّه من المعلوم من النَّحو بالضرورة، وأنَّه لا يحتاج إلى شرح، فقام هو بشرحه وتوضيحه.

وصرَّح سيبويه أنَّ "أحد" لا يقع في الإيجاب؛ إذ يقول: «ولا يجوز لـ "أحد" أن تضعه في موضع واجب، لو قلت: "كان أحدٌ من آل فلان" لم يجز؛ لأنَّه إنَّما وقع في كلامهم نفياً عاماً»[2].

وأجاز المبرِّد[3] مجيئها بعد إيجاب عند العموم؛ واستدلَّ على ذلك بقوله: جاء كلُّ أحدٍ[4]. فـ "أحد" هنا بمعنى واحد، و "كلّ" أفادت الشُّمول، ووقعت بعد كلامٍ موجب.

(1) شرح التَّسهيل2/406.

(2) الكتاب1/54-55.

(3) الانتصار لسيبويه على المبرِّد53

(4) انظر: التَّذييل والتَّكميل9/335.

ونقل أبو حيَّان عن المبرِّد أنَّ "أحد" وُضِعَ في العموم، فيصلح في كلِّ موضع عام، فتقول: "كلُّ أحدٍ يفعلُ كذا؛ لأنَّه عام؛ ولا تقول: قامَ أحدٌ؛ لأنَّه لا يُتصوَّر العموم هنا[1].

وقد ردَّ السِّيرافي(ت368ه) كلام المبرِّد، وعلَّل ذلك بأنَّ وقوع "أحد" موقع كلِّ اسم في معنى الجماعة، ليس ذلك بمشهور من كلام العرب، ولا يكاد أحد يعرف "جاءني كلُّ أحدٍ"؛ وإنْ صحَّت الرِّواية، جاز أن يكون "أحد" في معنى واحد[2].

وعقَّب ابن ولَّاد(332ه) على كلام المبرِّد؛ إذ قال: «قول محمَّد: إنَّ "أحد" يقع في الإيجاب إذا كان واحداً في معنى جميع، يلزمه أن يقول: جاءني مئةُ أحدٍ، ولقيتُ عشرين أحداً، فهذا واحدٌ في معنى جميع، وليس يُجيزه أحدٌ، فقد دلَّ ذلك على فساد رأيه»[3].

فابن ولَّاد يرى أنَّ "أحد" إذا صحَّ وقوعها في كلِّ موضع يكون بمعنى الجماعة، جاز أن تقع بعد ألفاظ العقود، فإذا لم يصحّ دلَّ على فساد كلامه.

النَّص السَّادس:

قال أبو حيَّان في باب حروف الجرِّ سوى المستثنى بها: «**قال الفرَّاء في كتاب الحدود:"حتَّى" خافضة لنيابتها عن "إلى"، كما في "واو" القسم لنيابتها عن الباء، وواو "رُبَّ". وربَّما أظهروا "إلى" في بعض المواضع، قالوا: "جاءَ الخيرُ حتَّى إلينا"، وجمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما. وقد يجمعون بين الحرفين؛ إذا اختلف اللَّفظان، فيقولون: رأيتُك من غير لا فحشٍ ولا ريبةٍ، وقالوا: "جئتُ لكي تقومَ"، فجمعوا بين اللَّام وكي، وأنشدني أبو ثروان**[4]:

أرادت لكيما لا ترى لي غفلةً ومن ذا الَّذي يُعطى الكمالَ فيكمل

---

(1) انظر: المصدر السَّالف.

(2) شرح كتاب سيبويه319/1.

(3) الانتصار لسيبويه على المبرِّد53.

(4) لم أقف على قائله، وهو في: همع الهوامع101/4 ، وخزانة الأدب514/8.

وقد جمعوا بين ثلاثة أحرف لمعنى، أنشدني الكِسائيُّ:

أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي فتتركها شنّاً ببيداء بَلْقَع[1]

وأنشدني بيتاً فيه[2]:

لا إنْ ما رأيت

جمعَ بين ثلاثةِ أحرفٍ للجحد"»[3].

دراسة وتحليل:

يظهر لي من خلال النَّص السَّابق أنَّه يجمع ثلاث مسائل؛ الأولى: نيابة "حتَّى" عن "إلى"، وإمكانية الجمع بينهما. الثَّانية: جواز الجمع بين حرفين إذا اختلفا في اللَّفظ، واتَّفقا في المعنى. الثَّالثة: جواز الجمع بين ثلاثة أحرف مختلفة لفظاً، ومتَّفقة معنًى.

وأورد أبو حيَّان كلام الفرَّاء عند حديثه عن مجيء "حتَّى" جارَّة.

فـ"حتَّى" تكون حرف جرٍّ، تجرُّ الاسم الَّذي بعدها، ويدلُّ عليها أنَّه يصحُّ لنا أن نحذفها ونضع مكانها حرف الجرِّ "إلى" مع استقامة المعنى، وقد جاءت جارَّة للاسم الصَّريح في قوله تعالى:﴿سلامٌ هي حتَّى مطلعِ الفجر﴾ [القدر:5]؛ إذ جرَّت كلمة "مطلع" بـ"حتى"، والمعنى: سلامٌ هي إلى مطلع الفجر.

ويرى الفرَّاء أنَّ "حتَّى" هي حرف جرٍّ، تفيد انتهاء الغاية؛ لذلك تنوب عن "إلى" الجارَّة، كما تنوب "واو القسم" عن الباء، وواو "رُبَّ" اللَّتين تفيدان معنى القسم.

وأجاز الفرَّاء في بعض المواضع الجمع بينهما؛ أي: بين النَّائب "حتَّى" والمنوب عنه "إلى"، واستدلَّ على كلامه بقول العرب: جاء الخير حتَّى إلينا. فخرَّج

---

(1) لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفرَّاء262/1، وشرح الأشموني334/1.

الشَّن: القربة البالية .والبيداء: الصَّحراء. والبلقع: هي الأرض القفر الَّتي لا شيء فيها.

(2) لم أقف على قائله أيضاً، وهو في: معاني القرآن للفرَّاء262/1 برواية: لا ما إنْ رأيتُ مثلك.

(3) التَّذييل والتَّكميل241/11.

هذا القول على تقدير حذف أحدهما؛ والأرجح هو حذف الأوَّل؛ لاستقامة المعنى. ولم أقف فيما اطلعتُ عليه في كتب النُّحاة على من ذهب مذهبه، ووافقه أو خالفه.

وذهب بعض النُّحاة[1]، ومنهم الفرَّاء[2] إلى أنَّه يجوز اجتماع حرفين بشرط توافقهما معنًى، ومخالفتهما لفظاً، كالجمع بين اللَّام وكي، واستدلُّوا على ذلك بنحو: جئت لكي تقوم".

فجمعوا هنا بين حرفين ناصبين "كي" و"لام التعليل"، إلَّا أنّ العامل الَّذي نصب "تقوم" لام التَّعليل، و"كي" هنا جاءت مؤكِّدة للام.

ومثله أيضاً البيت السَّابق الَّذي أنشده أبو ثروان؛ إذ جمعوا فيه أيضاً بين حرفين ناصبين لام التَّعليل، وكي؛ على أنَّ لام التَّعليل هي النَّاصبة، و"كي" حرف توكيد لها.

ومنه أيضاً قولهم: رأيتك من غير لا فحشٍ ولا ريبةٍ.

فـ"غير" و"لا" أفادا النَّفي بلفظين مختلفين؛ وعلى هذا تكون "غير" نافية، و"لا" توكيداً لها.

ويرى بعض النُّحاة أيضاً، ومنهم الفرَّاء، أنَّه يجوز الجمع بين ثلاثة أحرف، واحتجُّوا على كلامهم بالبيت الَّذي أنشده الكسائيّ؛ إذ جمعوا بين ثلاثة أحرف ناصبة؛ هي:(لام التعليل، وكي، وأنْ). وقد خرَّج النُّحاة هذا البيت على وجهين:

الأوَّل: أن تكون "كي" مصدرية، و"أنْ" بعدها مؤكِّدة لها.

الثَّاني: أن تكون "كي" حرف جر، فتكون "كي" مؤكِّدة للام[3].

ورُجِّح الوجه الثَّاني لعدة أسباب؛ منها:

---

(1) انظر: الإنصاف466، وشرح المفصَّل230/4.

(2) معاني القرآن له262/1.

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه397/3، والإنصاف466، وشرح التَّسهيل224/1 ، والجنى الدَّاني265.

الأوَّل: أنَّ "أنْ" أمُّ الباب، فلو جُعِلَت مؤكِّدة لـ "كي"، لكانت "كي" هي النَّاصبة، فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

الثَّاني: ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكِّداً لغيره.

الثَّالث: أنَّ "أن" لاصقت الفعل، فترجح أن تكون هي العاملة(1).

ومنه أيضاً قول الشَّاعر:(لا ما إنْ رأيت)؛ إذ أجاز الفرَّاء فيه الجمع بين ثلاثة أحرف تحمل معنى النَّفي(2).

وجمع الفرَّاء في نصِّه بين القياس والسَّماع.

وهكذا نرى أنَّ أبا حيَّان اكتفى بعرض كلام الفرَّاء من غير أن يتعقَّبه أو يناقشه؛ ممَّا يُرجِّح أنَّه مسلِّمٌ برأيه، ومؤازرٌ له.

النَّص السَّابع:

قال ابن عقيل في باب المعطوف عطف النَّسق: «**قال الفرَّاء في كتاب الحدود: "يُقال: أتصيدُ بكلبك الأرانب؟ فتقول: نعم، حتَّى الظِباء؛ لأنَّهن من الصَّيد**"»(3).

دراسة وتحليل:

يدور النَّص السَّابق حول مجيء "حتَّى" عاطفة؛ فـ "حتى" في العربيَّة تُكسر على أربعة أقسام: ابتدائية داخلة على الجملة الاسميَّة والفعليَّة، وتأتي جارَّة، وعاطفة، وناصبة للفعل على مذهب الكوفيِّين(4).

والعطف بـ "حتَّى" قليل(5)، وربما يعود ذلك لقلة جريانه على ألسنة العامَّة.

---

(1) انظر: شرح الأشموني1/334.

(2) معاني القرآن له1/262.

(3) المساعد2/452.

(4) انظر: منازل الحروف48-49.

(5) انظر: مغني اللَّبيب173، وانظر: التَّذييل والتَّكميل13/70.

فالكوفيُّون ينكرون مجيئها عاطفة، ويحملون نحو: جاء القوم حتَّى أبوك، ورأيتهم حتَّى أباك، ومررتُ بهم حتَّى أبيك، على أنَّ "حتَّى" فيه ابتدائية، وأنَّ ما بعدها على إضمار عامل[1]، في حين أجاز سيبويه[2](180ه) وأئمة البصرة[3] – ومعهم الفرَّاء من الكوفيِّين– العطف بها [4]. ووافقهم في ذلك مجموعة من النُّحاة؛ كـ ابن جنِّي(ت392ه)، وابن مالك، والمرادي(ت749ه)، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني(919ه) وغيرهم[5].

ونقل ابن عقيل نصَّ الفرَّاء عند كلامه على أحد شروط العطف بـ "حتَّى"، وهو أنَّ يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه؛ إمَّا حقيقةً؛ نحو: أكلتُ السَّمكة حتَّى رأسَها؛ أو تأويلاً[6]؛ نحو قول الشَّاعر[7]:

ألقى الصَّحيفة كي يخفِّفَ رحلَه والزَّادَ حتَّى نعلَهُ ألقاها

---

(1) انظر: مغني اللَّبيب173.

(2) الكتاب96/1.

(3) كابن السَّراج. انظر: الأصول424/1.

(4) انظر: الجنى الدَّاني546.

(5) انظر: اللُّمع76، وشرح التَّسهيل357/3-358، والتَّذييل والتَّكميل69/13، والجنى الدَّاني546، ومغني اللَّبيب173، والمساعد451/2-452، وشرح الأشموني212/1-213.

(6) المساعد452/2. وانظر: أوضح المسالك365/3، وشرح التَّصريح167/2.

(7) البيت لابن مروان النَّحويّ، وهو في الكتاب97/1، وشرح كتابه403/1 . وبلا نسبة في: الأصول425/1، وشرح المفصَّل470/4.

وقد أنشد سيبويه هذا البيت شاهداً على أنَّ "حتَّى" فيه حرف جرٍّ، وأنَّ مجرورها غاية لما قبله؛ كأنَّه قال: ألقى الصَّحيفة والزَّاد وما فيه من المتاع حتى انتهاء الإلقاء إلى الفعل، ويكون "ألقاها" تكريراً للفعل عن طريق التأكيد. انظر: شرح أبيات مغني اللَّبيب96/3.

فالنَّعل هنا ليس بعضاً من الصَّحيفة، وإنَّما كالجزء تقديراً؛ لأنَّ المراد ألقى ما يثقله من الصَّحيفة والزَّاد والنَّعل، ولا شكَّ أنَّ النَّعل هو بعضٌ ممَّا يثقله.

ونقل ابن عقيل عن سيبويه قوله: «ولو قلتَ: كلمتُ العرب حتَّى العجَم" لم يجز»[1].

فلا يجوز أن تكون "حتَّى" هنا عاطفة؛ لأنَّ العجم ليس بعضاً من العرب؛ بل إنَّهم من جنسين مختلفين.

واعترض ابن عقيل على نصِّ الفرَّاء بكلام الصَّفَّار(ت630هـ)؛ إذ قال: «قال الصَّفَّار: وهذا خطأٌ عند البصريِّين».

فالصَّفَّار عدَّ مثال الفرَّاء السَّابق عند البصريِّين خطأً؛ لأنَّ المعطوف ليس من جنس المعطوف عليه؛ فالظِّباء ليست بعضاً من الأرانب، في حين أجاز الفرَّاء العطف بـ "حتَّى"؛ وإنْ لم يكن ما بعدها من جنس ما قبلها حقيقةً، واستدلَّ على كلامه بالشَّاهد السَّابق.

ولعلَّ الفرَّاء خرَّج المثال السَّابق على تأويل أنَّ الظِّباء والأرانب جزء من الصَّيد. فمثال الفرَّاء هو من باب بيت الشِّعر السَّابق؛ وهذا يدلُّنا على أنَّ الفرَّاء في نصِّه السَّابق اعتمد على السَّماع.

ويبدو أنَّ نصَّ الفرَّاء ما هو إلَّا حُجَّة، ساقه ابن عقيل في كتابه؛ ليثبت صحة كلامه على جواز العطف بـ "حتَّى"؛ وإنْ لم يكن المعطوف بعضاً من المعطوف عليه حقيقةً.

(1) المساعد2/452.

نتائج البحث

1-كتاب "الحدود" هو أحد مصنَّفات الفرَّاء المفقودة.

2-بيَّن البحث أنَّ ابن مالك وشرَّاح التَّسهيل حَفِظوا بعضاً من هذه النُّصوص.

3-كشف البحث أنَّ بعض هذه النُّصوص تذكر آراءاً للفرَّاء تفرَّد بها، وخالف فيها البصريِّين وأصحابه الكوفيِّين؛ وهذا يدلُّ على خصوصيته واستقلاليته.

4-أثبت البحث أنَّ بعض هذه النُّصوص وافق فيها الفرَّاء البصريِّين، وخالف فيها الكوفيِّين.

5-أوضح البحث أنَّ بعض هذه النُّصوص فيها شواهد من كلام العرب وقف عليها أو انتهت إليه.

6-أثبت البحث أنَّ بعض هذه النُّصوص اعتمد فيها الفرَّاء القياس، وليس له شاهد فيها .

7-خَلُصَ البحث إلى أنَّ بعض هذه النُّصوص نقلها ابن مالك وغيره مسلِّمين بها، ومؤيِّدين.

8-كشف البحث أنَّ بعض هذه النُّصوص تعقَّبها ابن مالك، ومن تابعه، ولم يَروا فيها ما يدعو إلى الاستدلال بها، والاعتماد عليها.

9-أوضح البحث أنَّ بعض هذه النُّصوص كان أقرب إلى الغريب الشَّاذ من المألوف المعتاد.

المصادر والمراجع

-الأصول في النَّحو، لابن السَّراج، تحقيق:د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة-بيروت، 1988م.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمَّد، ومراجعة: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.

-إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدِّين القفطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط1، 1406هـ/1982م.

-الانتصار لسيبويه على المبرِّد، لابن ولَّاد التَّميميّ، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ/1996م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق ودراسة:د. جودة مبروك محمَّد مبروك، وراجعه:د. رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط1.

-أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: يوسف محمَّد البقاعي، دار الفكر.

-بغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة، للسُّيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-صيدا.

-تاريخ بغداد، لأبي بكر البغدادي، دار الكتب العلمية-بيروت.

-التَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق:د.حسن هنداوي، دار القلم-دمشق_من(1-5) وباقي الأجزاء:دار كنوز إشبيليا، ط1.

-تمهيد القواعد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق:أد. علي محمَّد فاخر وآخرون، دار السَّلام-مصر، ط1428،1هـ.

-الجنى الدَّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق:د. فخر الدين قباوة

ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة–بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.

–حاشية الخضري على ابن عقيل، تحقيق: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

–خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.

–دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرَّاء(رسالة ماجستير)، للمختار أحمد ديره، دار قتيبة–بيروت، دمشق، ط 1، 1411هـ/1991م.

–ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمَّد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1389هـ/1969م.

–ديوان ذي الرُّمَّة بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه:د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان–بيروت،1402هـ/1982م.

–ديوان عدي بن زيد، حقَّقه وجمعه: محمَّد جبار المعيبد، دار الجمهورية–بغداد،1965م.

–ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم–بيروت.

–أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللُّغة، د. أحمد مكِّي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية–القاهرة،1384هـ/1964م.

–شرح أبيات مغني اللَّبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتُّراث–بيروت، (من ج1–ج4) ط2، و(من ج5–ج8) ط1، 1393–1414هـ.

–شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث–القاهرة، دار مصر–سعيد جودة السحار وشركائه،ط20، 1400هـ/1980م.

–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدِّين الأشموني الشَّافعي، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.

-شرح التَّسهيل، لابن مالك الطَّائي، تحقيق:د.عبد الرحمن السَّيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410ه/1990م.

-شرح التَّصريح على التَّوضيح، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية-بيروت،ط1، 1421ه/2000م.

-شرح كتاب سيبويه، للسِّيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي،وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 2008م.

-شرح المفصَّل، لابن يعيش، قدَّم له:د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت،ط1 1422ه/2001م.

-طبقات اللُّغويِّين والنَّحويِّين، للزبيدي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.

-الفهرست، لابن النَّديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة-بيروت، ط2، 1417ه/1997م.

-القرط على الكامل، لأبي الوليد الوقشي وابن السَّيد البطليوسي، تحقيق وتقديم: ظهور أحمد أظهر، جامعة بنجاب- بلاهور باكستان،1401ه/1980م.

-الكامل، للمبرِّد، حقَّقه وعلَّق عليه وصنع فهارسه: د. محمَّد أحمد الدَّالي، مؤسسة الرِّسالة-بيروت، ط4، 1425ه/2004م.

-الكتاب، لسيبويه، تحقيق:عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1408ه/1988م.

-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنَّى-بغداد، 1941م.

-لسان العرب، لابن منظور، دار صادر-بيروت، ط3، 1441ه.

-اللُّمع في العربيَّة، لابن جني، تحقيق:د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي-عمان،1988م.

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، ط2، 1377ه/1958م.

-مرآن الجنان وعبرة اليقظان، لعفيف الدين اليافعي، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1،1417هـ/1997م.

-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق:د.حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، دار المنارة-بيروت، ط1،1407هـ/1987م.

-المساعد، لابن عقيل، تحقيق:د. محمَّد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر-دمشق، دار المدني-جدة)، ط1، 1400-1405هـ.

-معاني القرآن، للزَّجَّاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب-بيروت، ط1،1408هـ/1988م.

-معاني القرآن، للفرَّاء، تحقيق: محمَّد علي النَّجار أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتاب، ط3، 1403هـ/1983م.

-معاني القرآن، للنَّحَّاس، تحقيق: محمَّد علي الصَّابوني، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.

-معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق:د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، 1993م.

-مغني اللَّبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، دار الفكر-بيروت، ط6، 1985م.

-المفصل، للزَّمخشري، تحقيق:د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، ط1، 1993م.

-المقاصد النحوية، للعيني، تحقيق: أد.علي محمَّد فاخر وآخرين، دار السَّلام-القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.

-المقصور والممدود، للفرَّاء، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرِّسالة-بيروت،ط2، 1408هـ/1988م.

-منازل الحروف، للرُّمَّاني، تحقيق:إبراهيم السَّامرائي، دار الفكر-عمان.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسُّيوطيّ، تحقيق وشرح: عبد السَّلام هارون ود.عبد العال سالم مَكرَم، مؤسسة الرِّسالة، 1413هـ/1992م.

-وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: د.إحسان عبَّاس، 1968م.